قضية في وقت صار الحدّ الأدنى للأجور يساوي 270 دولاراً - على مقاس السعر الجديد للصرف - انخفضت القدرة الشرائية للناس بحدود 60٪ وانفلشت اسعار المواد الغذائية والاستهلاكية الاساسية 40٪ «زيادة» عمّا كانت عليه قبل الأزمة الحالية. هكذا، اختلّت الموازين في حياة اللبنانيين الذين يجدون انفسهم امام مشقّة تحصيل لقمة عيشهم التي يتحكّم بها التجار، فيما تقف الدولة عاجزة إلا عن إصدار «الضبوطة» التي لا تفكّ أزمة

ارتفاع الأسعار تجاوز الـ 40٪... وإلى تزايد

الموادّ الغذائيّة والاستهلاكيّة: كل لحظة بسعر جديد!

زيادة الاسعار خارج بيروت للامست حدود الـ60 في المئة لبعض السلع (مروان طحطح)

رأجانا حمية

لا مؤشرات أسعار قادرة، اليوم، على رصد دقيق لأسعار المواد الاستهلاكية. في كل يوم ثمّة سعر جديد لكل سلعة، وهو غالباً ما يتحرك صعوداً. ما تفعله المؤشرات اليوم هو تقدير تلك الحركة التي تشهد تقلباتٍ سريعة في أسعار المواد، وحتى بين منطقةٍ وأخرى. فما كان عليه، مثلاً، سعر «العدس» أمس، لن يكون ذاته اليوم ولا غداً.

آخر الأرقام التقديرية لما وصلت إليه «بورصة» أسعار المواد الاستهلاكية هو ما أعلنته، قبل يومين، جمعية حماية المستهلك. بصيغة التحذير، أشارت الجمعية إلى أن ارتفاع أسعار السلع والمواد الاستهلاكية الأساسية «تجاوز الـ40% خلال الأشهر الثلاثة الماضية»، وهو ما يحصل «للمرة الأولى في تاريخ لبنان، ويُعدّ المظهر الأكثر حدّة اليوم». واستندت الجمعية في الوصول إلى هذه النتيجة إلى «الجولات المتكرّرة على المتاجر كل عشرة أيام وعلى مدى ثلاثة أشهر»، بحسب رئيسها زهير برو، «ومراقبة أسعار 140 سلعة أساسية موجودة في 10 متاجر». يستثني برو من تلك الجولات «ما يجري في المناطق البعيدة حيث الأسعار أعلى مما هي في بيروت، ووصلت الزيادة على الأسعار فيها إلى حدود 60% بسبب استغلال التجار للناس هناك». ملاحظة أخرى رصدتها الجمعية، وهي «التلاعب بسعر السلعة الواحدة بين متجر وآخر، ففي حين سجّلت زيادة على سلعة معينة في متجر 20% وصلت في متجر آخر إلى 40%». ليست جمعية حماية المستهلك من دقّت ناقوس الخطر. من هم على تماس يومي مع تلك التقلبات أدرى بما يحصل، من المستهلكين إلى العاملين في التعاونيات والاستهلاكيات الصغيرة ومستوردي المواد الغذائية والاستهلاكية. وإن كانت هذه التقلبات تطاول بتداعياتها المستهلكين، في الدرجة الأولى، الذين يضطرون إلى شراء قوتهم «كل لحظة بسعر جديد»، على ما يغني الراحل جوزف صقر.

جنون الأسعار يبدو جلياً بعد جولة على التعاونيات والاستهلاكيات. بسهولة كبيرة، يمكن ملاحظة الفارق في السعر بين ما كان وما بات عليه... تبعاً لسعر صرف الدولار. يؤكد مسؤول في «تعاونيات لبنان» (تضم 47 فرعاً) أنه «في الغالب لا يبقى سعر السلعة كما هو من أسبوع إلى آخر (...) بعض المنتجات ارتفع سعرها بشكل كبير، خصوصاً المواد الإستهلاكية المنزلية التي زاد سعر بعضها بين 4 آلاف ليرة و6 آلاف». ويخلص إلى أن «الحديث عن زيادة بنسبة 40% ليس عبثياً، وربما لن يقف عند تلك الحدود». التعاونيات والاستهلاكيات الكبرى لجأت إلى «التقنين» في شراء بعض أنواع المواد، وخصوصاً تلك التي خفّ الطلب عليها بسبب غلاء أسعارها. تعمل هذه المؤسسات اليوم ضمن سياسة «الشراء بحذر»، ما يعني «أننا نشتري المواد التي تشهد إقبالاً من الناس، ونخفف أو نوقف شراء تلك التي لا طلب عليها». وثمة جانب آخر من «التقنين» له علاقة بما يفرضه التجار. إذ أن «كثيرين منهم، وخصوصاً الكبار جداً، توقفوا في فترات معينة عن تسليمنا البضائع في انتظار ما سيؤول إليه فارق سعر الصرف». بعدها عاد كثيرون منهم «لتسليمنا البضائع مع فرض مبلغ إضافي عليها وهو مبلغ فرق سعر الصرف»!

مع ذلك، يتجه هؤلاء نحو الرواية الأخرى التي تقول بأن «الكل واقع في أزمة»، وأن ما يعانيه المستهلكون وأصحاب المحال يعانيه أيضاً التجار الواقعون بين «أزمة الصناعة الوطنية التي لا تستطيع تلبية كل الاحتياجات وبين الاستيراد الذي بات يفرض علينا أعباء إضافية تتعلق بتأمين الدولارات»، يقول أحد المستوردين.

وهو ما يشير إليه نقيب مستوردي المواد الغذائية والاستهلاكية والمشروبات في لبنان، هاني بحصلي، إذ يؤكد أن «الوضع صعب على الكل». بعد ثلاثة أشهر على بدء الأزمة، يجزم بحصلي بأن الأسعار «علّقت»، ويردّ ذلك إلى ارتفاع سعر صرف الليرة مقابل الدولار. بسبب تلك «اللازمة»، يمكن الحديث عما آلت إليه «أحوال» 3 أصناف يتم استيرادها. الصنف الأول وهو كل «ما يتعلق بالسلع high quality، وهي تلك التي كانت ضمن مستوى معين من السعر وزادت أسعارها تلقائياً بسبب فارق العملة»، ومنها على سبيل المثال الـ «high quality chocolate» على أنواعها. هذه الأصناف «صارت قليلة نسبياً وتُستورد بطريقة أقل لأنه لم يعد هناك المال الكافي للبقاء على الكميات السابقة». أما الصنف الثاني، فيشمل كل ما له علاقة «بالمواد الاستهلاكية العادية لكل يوم، مثل الصابون والشامبو». وفي هذا المجال، يجري العمل وفق مبدأ «البدل»، اي أن «الوكيل مثلاً يطرح الأصناف ذات الجودة ولكن الأرخص لديه». يعني بدل «brand A يعمل على ترويج «brand B». أما الصنف الثالث فيشمل السلع الأساسية «basic items» كالحبوب والمعلبات وغيرها من السلع الأساسية.

> لا داعيَ للهلع. كل السلع ستكون متوفرة لمن يكون قادراً على شرائها!

بسبب الأزمة، يؤكد بحصلي أن «الأعمال تراجعت والأكيد أن الحركة نازلة إلى حدود 30 إلى 40%». وينقل عن أحد العملاء الجمركيين أن «الرقم التسلسلي لبيانات التخليص الجمركي للشهر الجاري بلغ الرقم 4000، فيما وصل في الفترة نفسها من العام الماضي إلى 12 ألفاً». ولئن كانت تلك الأرقام لا تخصّ استيراد وتصدير البضائع وحدها، ولكن يمكن «الاعتماد عليها كمؤشر للتدليل على التراجع».

مع ذلك، لا يجد بحصلي سبباً للهلع، مؤكداً أن «لا شيء سيُفقد من السوق، وستبقى كل البضائع متوفرة طالما أننا قادرون ولو بإطار قليل نحطّ كاش». برأيه، «لا مجاعة»، وأن ما يحصل اليوم هو «ثورة جياع»!

لكن، ثورة الجياع، كما يسميها، قد لا تنتهي قريباً، ذلك أن ما يحصل اليوم «تجاوز إمكانيات ضبط السعر، وبات الواقع فوضى شاملة، المطلوب معها اتخاذ إجراءات استثنائية»، يقول برو. انطلاقاً من هنا، لم تعد «المضبطات» التي تقوم بها وزارة الاقتصاد ولا الجولات الميدانية تفي بالغرض، المطلوب اليوم إقرار مشروع قانون «تنظيم المنافسة» الموزع في المجلس النيابي منذ عام 2007، والذي عمل وزير الاقتصاد منصور بطيش، أخيراً، على الإستحصال على نسخة منه وتعديله وإيداعه لدى الأمانة العامة لمجلس الوزراء حيث ينام قرير العين!

أسعار بعض السلع من المواد الغذائية الاساسية

	قبل الأزمة	خلال الأزمة	حاليا
سكر (5 كيلو)	4750	7000	7000
معكرونة (barilla)	1950	2250	2500
رز مصري (5 كيلو)	7500	11000	11250
شعيرية (500 غرام)	2000	2500	2750
زيت (8 ليتر)	24000	30000	33000
صلصة يمامة (1000 غ)	4500	5100	7700
برغل . خاطر (كيلو)	1500	2250	2250
عدس عريض . خاطر (كيلو)	4750	5500	6000
حمص حب . خاطر (كيلو)	4500	5500	5750
شاي (400 غرام)	7250	9250	9900
فول الوادي (400 غرام)	1500	2000	2000
ذرة الوادي (400 غرام)	1650	2250	2250
طون (180 غرام)	2500	3750	4000
جبنة بيكون (32 قطعة)	5500	6250	8000
حلاوة (900 غرام)	7950	9250	11750
مرتديلا (200 غرام)	2000	2250	2300
طحينة (900 غرام)	8900	11250	11500
طحين (5 كيلو)	5500	7000	8000

مواد استهلاكية

	قبل الأزمة	حاليا
برسيل (4 كيلو)	15500	19000
أريال (4 كيلو)	15500	19500
كلوروكس (غالون)	4400	6250
فلاش	3750	4750
صابون fa	1000	1300
معجون أسنان (سانسودين)	18000	25400
برش الوزير	4500	6000
دير جينيرال (3 ليتر)	7500	11500
برسيل سائل (3 ليتر)	13500	17000
مطري للغسيل . سوبلين (3 ليتر)	8500	10500
سائل للجلي (1,35 ليتر)	4850	6850
كيس نفايات وسط (ميموزا)	3500	4250
سانيتا الومينيوم	2750	3250
ارييل سائل (3 ليتر)	13500	17500
شامبو (برت بلاس) 600 ملل	6000	8000
شامبو (بانتين) ليتر	10000	13250
شامبو (doucy) غالون	4500	8000
ليسترين (500 ملل)	13900	19000
قطن للأذنين (120 حبة)	4500	8000
كريم عناية (نيفيا)	24000	29000
حماية للوجه (نيتروجينا)	19750	26000

تقرير

الشيوعي اللبناني: لا ثقة بحكومة المحاصصة

اتّهم الحزب الشيوعي اللبناني «المنظومة الحاكمة»، بعد مئة يوم من القمع والاعتقال والاعتداء على المنتفضين، بالعودة «بشكل استفزازي، وتحت غطاء حكومة تكنوقراط ومستقلين، إلى الآليات عينها في تشكيل الحكومات السابقة، لجهة اعتماد المحاصصة وغياب البرنامج وتسمية الوزراء الجدد، وبتمثيل وازن لأصحاب المصارف والرأسمال، وتوزيع الحقائب، وتدوير الزوايا بزيادة عدد الوزراء، والإتيان بالوكيل بدلاً من الأصيل».

وذكّر بيان للمكتب السياسي للحزب، أمس، بأن «مئة يوم مرّت على انطلاق الانتفاضة الوطنية والشعبية التي تستهدف تغيير قواعد إنتاج السلطة وإجراء التغيير المطلوب في بنية النظام السياسي الطائفي عبر حكومة وطنية انتقالية، ذات صلاحيات استثنائية ومن خارج المنظومة السياسية الحاكمة، تتولى إقرار قانون انتخابات نسبي خارج القيد الطائفي واستقلالية القضاء واسترجاع المال العام المنهوب وتحميل التحالف السلطوي - المالي تبعات الأزمة الاقتصادية والمالية التي وصلت إليها البلاد (...) والمنظومة الحاكمة بتشكيلها هكذا حكومة، تتحمّل مسؤولية سياسية بكونها ضربت عرض الحائط مطالب الانتفاضة، فعمّقت الأزمة بالاستهتار بمخاطرها». كما أن «استقالة المعارضة السلطوية ومحاولتها استغلال الانتفاضة لتحقيق مكاسب فئوية ضيقة تنفيذاً لأجندات خاصة أو خارجية، لن تُعفيا هذه المعارضة من تحمّل المسؤولية الأساسية عن الأزمة».

الشيوعي رأى أن «هذا المشهد السياسي يؤكد من جديد أن الأزمة التي يعيشها البلد هي أزمة نظامه السياسي الطائفي ونهجه الاقتصادي قبل أن تكون أزمة حكومية، وتعامي المنظومة الحاكمة عن هذا الأمر أكبر دليل على ذلك، بأن لا نيّة ولا مصلحة لديها بتغيير

> استقالة المعارضة السلطوية ومحاولتها استغلال الانتفاضة لا تُعفيانها من المسؤولية الاساسية عن الأزمة

أي من السياسات والسلوكيات التي أدت إلى تفاقم الأوضاع». وحذّر من «عواقب التمادي في سياسات القمع والترهيب والتخويف بحق المنتفضين، لأن الآلاف المؤلّفة التي نزلت إلى الشوارع والساحات لن تخرج منها قبل تحقيق مطالبها المحقّة». واعتبر أن «مفتاح الخروج من الأزمة الحالية لن يكون إلّا من خارج تلك السلطة ومنظومتها الحاكمة، وبالتالي فإن التغيير في بنية النظام السياسي أصبح مطلباً آنياً. وعليه، لا ثقة بهذه المنظومة، ولا ثقة بحكومة المحاصصة الطائفية والسلطوية، ولا بدّ من الاستمرار في الانتفاضة الشعبية وتجذيرها في معركة طويلة النفس ضمن برنامج يحمل رؤية سياسية واضحة، من شأنها تحقيق التغيير الجذري والانتقال بلبنان من الدولة الطائفية والمذهبية إلى الدولة العلمانية الديمقراطية».

تقرير

«مواطنون ومواطنات»: حكومة اللاحدث

وصفت حركة «مواطنون ومواطنات في دولة» تشكيل الحكومة الجديدة بـ«اللاحدث»، ورأت أن إعلان أسماء الوزراء في الحكومة الجديدة «ليس إلا فصلاً آخر من مسرحية كوميدية في الشكل، تراجيدية في المضمون، عنوانها انهيار النظام السياسي الحاكم منذ ثلاثين عاماً. وهذا الفصل الأخير يتميز عما سبقه بأنه يستعين بتقنية الأقنعة، بكفاءة إخراجية منعدمة». ولفت بيان للحركة أمس إلى أن «النقاش قبل وخلال وبعد التكليف والتشكيل، لم يكن إلا حول الحصص الطائفية والمعايير الشكلية، وتغاضى عن المعطى السياسي الأول في لبنان اليوم، أي إدارة الأزمة المالية والإرث اللعين لنظام الزعامات الطائفية وأصحاب مليارات الصفقات وسياساتهم». واستغرب «صدفة» تزامن تشكيل الحكومة «بفاصل دقائق معدودة، مع إعلان نقابة الصيارفة سقفاً لسعر بيع الدولار بـ 2000 ليرة، وليس لشرائه، بعد الاتفاق بين النقابة وحاكم مصرف لبنان الذي لا يزال يصر على أن سعر الصرف هو 1515 ليرة». ولفت البيان إلى أن «موظفاً ومجموعة تجار يتفقون على تحديد سعري صرف لليرة، فيما الشاشات مشغولة باسماء وحقائب وحصص... وهكذا شُطِبَ للحكومة كهدية عند ولادتها أكثر من ثلث مداخيل اللبنانيين، بقرار من موظف ومجموعة تجار، وهذه ليست سوى البداية».

وحمّل البيان «كل من قبل أن يشارك في هذا الفصل المُبكي من مسار تدمير المجتمع، وكل من سكت عنه، مسؤوليةً كبيرة، وكل يوم يمر هو تمادٍ في الجريمة. وهذا اللاحدث، بدرجة مُفارقته للواقع الفعلي من جهة، وبخطورة الأزمة وعمقها من جهة أخرى، يرقى إلى مرتبة الحدث الأمثل في انعدام المسؤولية عند قوى السلطة، مَن شارك في تشكيل الحكومة، ومَن هرب من مسؤولياته التاريخية والحاضرة عن دمار المجتمع».

وكرّرت الحركة «التأكيد أن الحل الوحيد الذي ما زال متاحاً، ولن يبقى متاحاً إلى ما لا نهاية، هو في فرض التفاوض على انتقال سلمي للسلطة إلى حكومة إنقاذ حقيقية، يتمتع رئيسها وأعضاؤها بالمعرفة والجرأة والحرية، لمدة 18 شهراً، لمواجهة الأزمة المالية، وتضع الأسس الفعلية لدولة مدنية ديمقراطية قادرة وعادلة». ودعت «كل القوى والشخصيات السياسية الصادقة التي تعي فعلياً خطورة الموقف، والمستعدة لتحمل مسؤولياتها في إنقاذ البلاد، إلى الالتقاء على تشخيص المرحلة الحاضرة بدقة، وتشكيل بديل سياسي جدي لقوى السلطة، يفاوض على الانتقال السلمي، لمواجهة الأزمة المالية، وبناء الدولة المدنية»، مشيرة إلى «أننا في سباق بين الانهيار الكامل والعنف الأعمى، وبين نافذة صغيرة لإنقاذ. جميعنا مسؤولون، فلنبادر».

(الأخبار)

حق الرد

جمالي: دفعت مستلزمات القرية الرمضانية من جيبي الخاص

تعليقاً على ما نشرته «الأخبار» (21 كانون الثاني 2020) بعنوان «عمال ومتعهدون يتّهمون جمالي بأكل أتعابهم»، نشير إلى أن المقال تضمّن الكثير من المغالطات والافتراءات بحق النائبة ديما جمالي التي ارتأت عدم الغوص في موضوع القرية الرمضانية الذي أصبحَ كثيرون من باب المناكفات السياسية على إثارته لتضمينه ما هبّ ودبّ من أكاذيب وأضاليل، هدفها الافتراء، على النائبة جمالي التي قررت ترك أمر الفصل بصحة هذه الرواية التي تحولت كقصة إبريق الزيت للقضاء.

ونأسف لنشر هذا الكمّ من الافتراءات والاتهامات (...) بالاستناد إلى شخص لا يملك أي دليل على صحة ادعاءاته، ومن دون التدقيق بمضمون كلامه. مع العلم أنه تم الاتصال بمكتب جمالي لأخذ وجهة نظرها فأكد أن المكتب أن المقال سيتضمّن كل هذه الافتراءات، وأن الكاتبة لن تراجع الوكيل القانوني. وتجدر الإشارة إلى أن جميع الأعمال والأجهزة والأكشاك والكاميرات وكل المستلزمات التي استُخدمت في القرية الرمضانية تم تسديد ثمنها بالكامل من مال النائبة جمالي الخاص، من دون أن تساهم أي سفارة بما فيها سفارة المملكة العربية السعودية بأي مبلغ. كما أن جمالي تبرّعت بكل المستلزمات التي استُخدمت في القرية لبلدية طرابلس، ومن السهل على أي مواطن أن يدقق ويعرف مدى صحة هذا الموضوع بسؤال البلدية بدلاً من رمي الاتهامات جزافاً. علماً أن هناك فواتير مُضخّمة قدّمها أحد المتعهدين الذين التزموا أعمال نظم الاكشاك، وتحتفظ بكافة حقوقها الجزائية والمدنية ولأي جهة كانت في ما يتعلّق بملاحقة كاتب وناشر المقال والأشخاص المذكورين على أنهم مصادر معلومات وكل من يظهر متدخلاً أو مُحرّضاً بهذا الخصوص. وتهيب النائبة جمالي بوسائل الإعلام توخي الدقة والحذر والرجوع إلى مكتبها الإعلامي لاستيضاح اي معلومة متعلقة بها قبل نشرها، ومراجعة وكيلها القانوني عندما يطلب مكتبها ذلك، كما تأمل من كل من يحاول ابتزازها بأي طريقة كانت، معتقداً بأن التشهير غير المحقّ سيدفعها إلى دفع أموال غير مستحقّة عليها، أن يتوقّف عن أعماله هذه كي لا يجد أن أفعاله الابتزازية والاحتيالية ستؤدي به إلى التواجد خلف القضبان.

المكتب الإعلامي للنائب ديما جمالي

ردّ المحرر:

كان حريّاً بالمكتب الإعلامي الذي اجتهد في الرد على المقال، نقل توضيحاته عندما تواصلت «الأخبار» معه سائلةً إياه عن رد أو توضيح بشأن ما يُفيد به عدد من أهالي المدينة، ومن ضمنهم أحد المتعهّدين الذي أبرز لـ«الأخبار» الفواتير المرسلة إلى جمالي وصور محادثاته معها، وهي تعد في إحداها أنها ستُوزّع إلى الرجل الموكّل من قبلها دفع المبلغ قائلة: «بهاليومين لح ينحلّ الموضوع»، وهو أمر يحمل إقراراً بوجود حقّ له، ولو أن المكتب اهتم، ربما، لتوضيح خلفيات تلك الصور والفواتير لما كان هذا الرد.

اللافت أن المكتب يُقر بأنه رفض التعليق ويطلب من كاتب المقال الرجوع إليه في الوقت نفسه! أما الحديث عن العودة إلى الوكيل القانوني، فقد غاب عن المكتب أنه طلب التواصل، اختياراً، مع الوكيل القانوني في وقت متأخر لحق موعد تسليم المقال، وهو على دراية بموعد التسليم. اللافت أيضاً أن المكتب ركّز على تسديد ثمن كل المستلزمات التي استُخدمت في القرية الرمضانية من مال جمالي الخاص، فيما تناول المقال أصوات العاملات والعمال الذين لم يتقاضوا لقاء أتعابهم. أمّا الحديث عن «التأكّد من رئيس البلدية عن مستلزمات القرية التي تم التبرع بها للبلدية»، فهو أيضاً يُعد خارج الفكرة الأساسية التي تمحور حولها المقال والمتعلقة بعدم تقاضي عمال أتعابهم، ما يعني أن ذكر هذه المعطيات لا يخرج عن سياق التضليل الذي تتهمنا به سعادة النائبة.